

بيان ممثل إثيوبيا

معالي رئيس المجلس

أصحاب السعادة

حضرات الضيوف الأكارم

مع مراعاة جميع البروتوكولات

سيداتى وسادتى

إثيوبيا بلد زراعي يعتمد نحو 85 في المائة من سكانه على الزراعة البعلية والرعي بطريقة أو بأخرى في معيشتهم. كما أن تطلعات البلد إلى النمو الاقتصادي الشامل تعتمد على أداء القطاع الزراعي اعتمادا كبيرا؛ فالزراعة تتيح توليد نسبة 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و80 في المائة من العمالة، ونحو 70 في المائة من عائدات تصدير البضائع، و70 في المائة من مدخلات صناعات تجهيز المنتجات الزراعية في البلد.

لذلك، على الرغم من أننا واجهنا تحديات بسبب عقود من تقلبات الطقس وتغير المناخ، فإن إحداث التحول اللازم في القطاع الزراعي في إثيوبيا أمر لا بدّ منه لضمان النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي لسكان البلد الذين يتزايد عددهم. وبناء على ذلك، فإننا نتعاون مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إطار سعينا المستمر إلى تعزيز النمو الزراعي الأخضر والقادر على الصمود في وجه تغير المناخ. وأود في هذا الصدد أن أطلعكم على بعض المبادرات والمساعي الرئيسية التي نبذلها في إثيوبيا.

أولا، هناك المبادرة المسماة "الإرث الوطني الأخضر"، التي استُهلكت لدعم التصدي لانبعثات الكربون ضمن مبادرة رئيس وزراء إثيوبيا الحالي الرامية إلى زراعة 20 مليار شجرة من مختلف أنواع الأشجار على مدى أربع سنوات (2019-2022). ولقد تمكنا حتى الآن من زراعة ما يقرب من 80 في المائة من العدد المستهدف من الأشجار، وتيقنا بأن 96 في المائة من الأشجار المزروعة ما زالت حية. وتشمل البرامج الأخرى التي تسهم في الوفاء بالالتزام المتعلق بانبعثات الكربون برنامج CALM (إدارة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية) الذي نُفذ في نحو 50 في المائة من المناطق الريفية في البلد. وثانيا، حددنا التحديات التي تواجه النظام الغذائي الإثيوبي من خلال بحث مكثف وعملية استشارية وطنية منهجية. وأدركنا أن الإنتاج والإنتاجية تعوقهما قلة الفرص المتاحة للحصول على المدخلات المناسبة، بما في ذلك الأسمدة والبذور والتقنيات الزراعية الأخرى. وزادت أسعار الأغذية الغنية بالمغذيات زيادة ملحوظة بمرور الوقت، بحيث أصبح يتعذر على أغلبية السكان تحمل تكلفة التغذية المكثفة والأنماط الغذائية الصحية. وأدى النمو السكاني والتكثيف الزراعي إلى تعرية التربة وتدهور الأراضي وإزالة الغابات. ويجب التصدي لكل هذه التحديات والسعي في الوقت نفسه إلى الحد من انبعثات غازات الدفيئة المتزايدة بسرعة وبناء قدرة معززة على الصمود في مواجهة تغير المناخ المستمر وظواهر الطقس المتطرفة على حد سواء.

وقمنا من هذا المنطلق بوضع خارطة طريق لإحداث التحول المنشود في النظم الغذائية الإثيوبية مع الأخذ برؤية لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، والحصول على دخل سليم وعادل وضمان الازدهار لجميع المواطنين. ولتحقيق هذه الأهداف، وُضع 22 حلا لإحداث تغيير شامل، وصُنفت هذه الحلول في ست مجموعات هي التالية: (1) ضمان توافر أغذية آمنة وغنية بالمغذيات وإتاحة إمكانية الحصول عليها؛ (2) الاستهلاك المستدام والعادل لأغذية صحية وآمنة وغنية بالمغذيات طوال دورة الحياة؛ (3) وضع سياسة ونظام متكاملين لتعزيز التحول الزراعي؛ (4) تعميم استخدام التكنولوجيات الرقمية المحسنة والابتكار في النظام الغذائي بأكمله؛ (5) الوصول إلى الأسواق، والمعلومات الخاصة بالأسواق، والبنية التحتية، والتخصص؛ (6) إدارة المخاطر وتعميم هذه الإدارة وحماية الفقراء.

ثالثاً، نركز في مساعيها الرامية إلى إنشاء سلاسل قيمة أكثر شمولاً، تركيزاً أساسياً على تمكين قطاعات المجتمع المختلفة، مع التشديد بوجه خاص على الاهتمام بالشباب والنساء، لتمكينهم من الاستفادة من التنمية الاقتصادية من خلال تدريبهم على المهارات وإتاحة الفرص العادلة لضمان مشاركتهم في سلاسل القيمة المتعلقة بالأعمال الزراعية.

رابعاً، ندرك دور الرقمنة الزراعية في جلب ابتكارات جديدة للمزارعين تتيح لهم العمل بكفاءة محسنة. واعتمدت إثيوبيا مؤخراً استراتيجية رقمية ترمي إلى الاستفادة من المسارات المعززة بالوسائل الرقمية لتحقيق الازدهار الوطني الشامل. وإضافة إلى ما نقوم فعلاً بتنفيذه نحن وشركاؤنا من أنشطة في مجال الزراعة لدعم الخدمات الاستشارية فيما يخص الإرشاد الزراعي، مثل النصوص القصيرة القائمة على الهاتف والمنصة الرقمية لتبادل البيانات الزراعية مع وكلاء التنمية والمكاتب الزراعية، شرعنا في إعداد خارطة الطريق الاستراتيجية الخاصة بالنظام الرقمي الاستشاري للإرشاد الزراعي. ومن المتوقع أن يساهم جميع شركائنا في التنمية من خلال خارطة الطريق هذه في تطوير البنى الأساسية وتبادل الخبرات وبناء القدرات.

خامساً، كان دور الحكومة الإثيوبية في النمو الاقتصادي السريع خلال الخمسة عشر عاماً الماضية مهماً. ومع ذلك، ثمة عقبات تعترض سبيل ضمان استدامة الإنجازات، وهي: ضعف القدرة التنفيذية الذي يتجلى في المؤسسات والهيكل وفي توليد التكنولوجيا والتكيف معها، ومشاركة القطاع الخاص المحدودة وعدم التناسب بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة. ونظراً إلى أن الجودة والنمو الاقتصادي المستدام لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال مشاركة القطاع الخاص، فهناك أمل كبير في القطاع الخاص، ولا سيما في زيادة مشاركة المستثمرين المحليين في الطيف الواسع للأنشطة الاقتصادية الوطنية. ومن هذا المنطلق، تلتزم حكومة إثيوبيا بالاستفادة من الشراكة الحقيقية والتعاون الفعلي بين القطاعين العام والخاص بهدف التصدي للتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في عملية مشاركته في التنمية الوطنية.

سادساً، تقوم الدولة حالياً بوضع خطة التنمية العشرية لإثيوبيا - الطريق إلى الازدهار (2021-2030). وإضافة إلى هذه الخطة، قمنا بمراجعة السياسة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية لمعالجة الاختناقات الحرجة في القطاع الزراعي، وإحداث التحول المنشود في هذا القطاع.

وأود ختاماً أن أؤه بالدعم التقني والمالي والتكنولوجي والمساهمات التي قدمها إلينا شركاؤنا في التنمية في جميع مساعيها. وفي هذا المنعطف، أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمويله مشروع قدرة سبل العيش على الصمود في الأراضي المنخفضة الذي يرمي إلى تقديم خدمات يستفيد منها نحو 2.5 مليون من السكان الإثيوبيين الضعفاء الذين يعيشون على الرعي والزراعة الرعوية بغية زيادة قدرتهم على الصمود في مواجهة صدمات تغير المناخ. وإننا ندرك أيضاً تأثير برنامج الوساطة المالية الريفية الذي يستفيد منه أكثر من 10 ملايين من السكان الريفيين في إيجاد فرص الحصول على التمويل بوصفه محركاً للتخفيف من حدة الفقر. ويستمر الدعم الذي يقدمه الصندوق في تعزيز الري في البلد منذ عام 1985، ويستفيد منه مئات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وأود أن أشكر الصندوق على المخصصات الجديدة للبلد في إطار التجديد الثاني عشر للموارد. واستناداً إلى الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الصندوق، نقوم بتصميم مشروع جديد باستخدام نهج تشاركي يساعد على فهم الاحتياجات الحقيقية لمجتمعنا. وبطبيعة الحال، نظراً إلى حجم البلد وعدد سكانه وإلى التحديات المتعددة الأوجه التي نواجهها، فإن مخصصات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قليلة بعض الشيء ونرجو من الصندوق التكرم بدعمنا في حشد المزيد من الموارد. ونعتقد أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للصندوق سيعتمد على الخبرات وسيأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة في البلد لدعم جهود الحكومة في الحد من الفقر الريفي.

بعد قلبي هذا، أود أن أذكر أننا ما زلنا نواجه تحديات متعددة، منها ما يلي: الجفاف المستمر؛ وأثار تغير المناخ التي أدت إلى زيادة درجات الحرارة والفيضانات وأمراض المحاصيل؛ وجائحة كوفيد-19؛ وضعف القدرات في مجال

ترجمة مقدمة من باب المجاملة

نشر التكنولوجيا والتكيف معها؛ ومحدودية الحصول على المدخلات الزراعية والخدمات المالية الريفية والحصول على مياه الري؛ واستمرار تفشي الآفات والأمراض الغازية للمحاصيل وضعف الروابط اللازمة لتسويق المنتجات.

سيداتي وسادتي،

تدعو حكومة إثيوبيا جميع الجهات الفاعلة والشركاء إلى الاتحاد فيما بينهم وإقامة التحالفات حول مجموعات التحديات هذه لدعم جهودنا الرامية إلى تحقيق رؤية النظام الغذائي الإثيوبي. وستيسر هذه التحالفات تنسيق السياسات والبرامج بالإضافة إلى حشد المشاركة والخبرة الابتكارية والموارد.

ختاماً، إننا ملتزمون تماماً بتنفيذ رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سعياً إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي والصحة والدخل العادل والازدهار لجميع الإثيوبيين. وسنطلب توجيه دعوة للعمل إلى جميع شركائنا في التنمية بوجه عام؛ وإلى وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها بوجه خاص، من أجل التنسيق والتعاون على نحو وثيق في حشد الموارد والدعم التقني.

شكراً جزيلاً لكم!